رابطة الماء فى وادى النيل

فى مقالين سابقين عالجنا موضوع الوحدة فى وادى النيل من ناحيتيه الجغرافية والتاريخية (١) ؛ فرجعنا بهذه الوحدة إلى أسسها الأولى فى البيئة ، واستعرضنا بعض ما فى تاريخ شعب الوادى من عبر وآيات قد تنير السبيل أمام من يعملون من أجل الوحدة فيما نحن مقبلون عليه من جهاد . ولكن هذا البحث لن يكمل أو يقارب الكمال إلا إذا عرضنا لناحيتين أخريين ، تتمثل إحداهما فى الماء وروابطه المادية ، وتتمثل الأخرى فى الجنس والثقافة وما إليهما من صلات . ويكفينا فى هذا المقال أن نعالج الناحية الأولى ، وأن نحاول أن نربطها بما للحياة فى وادى النيل من صلات مكينة بالبيئة ، واتصال وثيق بجريان هذا النهر العظيم الذى يمتد بمجراه الطويل فيصل ما بين البحر المتوسط وقلب إفريقية .

وقد سبق لنا فى تعريف وحدة وادى النيل أن اصطلحنا على أن يشمل « الوادى » تلك المناطق التى تعتمد فيها حياة السكان — فى مقوماتها الأساسية — على النهر اعتماداً مباشراً ، فى الاستقاء والرى والزراعة ، أو فى صيد الأسماك والأحياء المائية ، أو الاتصال بين جهة وأخرى على طول النهر ، أو فى غير ذلك من مرافق الحياة وأسبابها الأولية . وخرجنا من هذا التعريف بأن مصر والسودان وبعض أطراف الهضبة الاستوائية تدخل كلها ضمن هذا الوادى الذى ننادى بوحدته . ولكن هذا القول يحتاج إلى مزيد من الايضاح ، لا سيما فيما يتصل بأسباب الحياة الأولى فى الرى والزراعة . فمن المعروف أن الحياة الزراعية فى مصر لا يمكن أن تقوم بغير النيل ؛ إذ الأمطار فى حكم العدم ، ولا يمكن أن تكفى لشى من الزراعة إلا على بعض السواحل الشمالية . ومثل هذا

---

(١) انظر الكاتب المصرى عددى فبراير ١٩٤٦ ومايو ١٩٤٧ .

ينطبق أيضاً على معظم جهات السودان لا سيما السودان الشمالى والأوسط حيث توجد الأراضى ذات التربة الغرينية الصالحة فى دنقلا ، وعلى جوانب النيل الأعظم وفى أرض الجزيرة ودلتا كسلا ، وهى كلها مناطق نشأت فيها بعض الزراعة فى العصور القديمة ، ولكن التوسع الحديث استلزم تنظيم الإفادة من مياه الرى على نطاق واسع جديد . أما جنوب السودان ، حيث تكفى الأمطار للزراعة ، ويمكن أن يستغنى عن مياه النهر ، فان التربة ليست من الجودة بما عليه الحال فى مناطق الرى بالشمال ، كما أن انعدام نظام الملكية الفردية وقلة استقرار السكان ونزوعهم إلى التجول والارتحال وتعلقهم بالرعى أكثر من الزراعة ، بل قلة عدد هؤلاء السكان وما هم عليه من حالة فطرية قطع الاستعمار ما بينها وبين المدنية الشمالية من اسباب ، كل هذه مضافاً إليها سوء الحالة الصحية وانتشار بعض الأمراض ، قد عطلت تقدم الزراعة فى الجنوب ، وستعطله ما دام المسيطرون على السودان يحولون دون توغل العناصر الشمالية إلى جنوبه لتزيد من سكانه ولتعلمهم فنون الزراعة واستغلال التربة على نحو يقربهم من أهل الشمال .

لذلك فان السودان فى حالته الراهنة ، وبمناطقه التى تصلح للرى والانتاج الزراعى الحديث فى الوسط والشمال يتساوى مع مصر فى اعتماده على مياه النهر . ومن واجب أولئك الذين يسرفون على ضبط النيل وتنظيم مشروعاته أن يسلموا بهذه الحقيقة ، وأن يدركوا إلى جانبها أن أى تفرقة بين أدنى الوادى فى مصر واوسطه فى السودان إنما هى تفرقة مصطنعة ، نادى بها صوت الاستعمار فانخدع له فريق من الناس فى مصر فتحدثوا عن حقوق مصر المكتسبة فى مياه النيل ، وانخدع له فريق من الناس فى السودان فهمُّوا أن يتحدثوا عن حقوق السودان المغتصبة من مياه النيل ، فى حين أن الطبيعة ذاتها وحدت بين شطرى الوادى فى كل شى ، حى فى الاستقاء والرى للانسان والحيوان والنبات ؛ ثم إنها فى هذا التوحيد قد زبدت من الماء ما يكفى كل حى على جوانب النهر ، مهما تكاثرت الأحياء من إنسان وحيوان ونبات فى حدود ما يسمح به المكان ويتسع له نطاق الأرض الصالحة للحياة المستقرة وللزراعة والانبات فى كل من مصر والسودان . فنحن إن حسبنا مجمل تصريف النهر بعد اقتطاع ما يفقد من الماء بسبب التبخر والتسرب وغير ذلك وجدنا أنه لايقل فى المتوسط عن الثمانين

ملياراً من الأمتار المكعبة فى كل سنة ؛ يقدر ما تستخدمه منها مصر الآن من مياه النهر الجارية بطبيعتها ومن المياه المختزنة بالخزانات بما لا يزيد عن الستة عشر ملياراً ؛ ويقدر أيضاً أن مصر مهما توسعت فى الزراعة فى المستقبل وري الأراضى البور بعد استصلاحها ، فان ما تستخدمه من مياه النهر لن يجاوز الخمسة والعشرين ملياراً ، أى أقل من ثلث موارد الماء فى النهر . أما السودان فان ما يستخدمه من مياه النهر الآن لا يعرف على وجه الدقة ، ولكنه على كل حال لا يجاوز المليار الواحد . وليس من شك فى أن مساحة الأرض المنزرعة والمروية مهما اتسعت فانها لن تستوعب أكثر من نسبة محدودة من مياه النهر التى تمر بالسودان . بل ليس من شك فى أن هذه المياه تكفى حاجات مصر والسودان جميعاً حتى فى سنوات قلة الماء قلة نسبية . ولكن الشئ الضرورى هو أن نتدبر أمرنا فى ضبط هذا النهر ؛ فمن المسلم به أننا لن نستطيع أن نتغلب على جميع الصعاب الطبيعية ، التى تقضى أن نخسر جانباً كبيراً من مياه النهر إبان الفيضان فندعها تنصرف إلى البحر دون أن يستفاد منها فى الزراعة . فالفيضان أقوى من أن يتحكم فيه إنسان تحكما تاما ؛ وقد تؤدى محاولة التحكم فيه إلى كارثة ليس من الخير أن نتعرض لها بوسائلنا الحالية فى الهندسة النهرية . بل إننا إذا حاولنا احتجاز مياه النهر فى بعض أجزاء مجراه إبان الفيضان الحبشى فقد ينتهى الأمر إلى إرساب طمى الحبشة فى حيضان الخزانات فتخسره التربة المصرية من جهة ، وتمتلئ الخزانات بهذا الطمى وتقل سعتها على مر الأيام من جهة أخرى . ولذلك فمن الخير أن تقتصر مشروعاتنا لاختزان المياه على تصريف النهر فى غير موسم الفيضان ، فلا يبدأ احتجاز الماء إلا بعد أن يجاوز ذروة الفيضان الحبشى من رافدى العطبرة والنيل الأزرق ، وهما اللذان تحمل مياههما أكبر كمية من الطمى . ومعنى هذا أننا لن نستطيع أن نتحكم بالاختزان فى أكثر من نصف تصريف النهر العام على وجه التقريب ؛ وهو قدر يكفى حاجات مصر والسودان فى الحاضر والمستقبل ، وإن استدعى الاحتياط لسنوات الجفاف أن تخصص بعض الخزانات لتكوين احتياطى من الماء يضاف إليه فى كل سنة ويحتفظ به للتعويض فى سنوات الجدب وقلة المطر فى منابع النيل .

وليس هذا مجال الاطالة فى سرد مشروعات النيل مما يعنى به المهندسون

ومما نراه مفصلا فى الكتب[1] . ولكن هناك ثلاث مسائل عامة يجب أن نتناولها بشئ من الاباتة والتوضيح . فأما الأولى فان للنيل منبعين أساسيين ، أحدهما يأتى من الهضبة الاستوائية ويجلب الماء بانتظام طوال السنة ، ولكنه لا يمد النيل فى الوقت الحاضر بأكثر من ١٤,٥ فى المائه من مياهه فى المتوسط وهى نسبة محدودة إذا ما قورنت بالحبشة ومياهها ، ولكنها دائمة وتفيد فى الرى الصيفى فى مصر بصفة خاصة ، رغم أن جانباً كبيراً من هذه المياه الاستوائية يفقد فى الطريق إلى الشمال بسبب البخر ، وشدة الحرارة والجفاف فى سهول السودان . فأما المنبع الآخر فيأتى من الحبشة ويمد النيل بباقى مياهه ، وقد تصل نسبة مياه الحبشة فى بعض السنوات التى يشتد فيها المطر على تلك الهضبة إلى سبعة أثمان مياه النيل كلها ؛ فضلا عن أنها تجلب معها معظم الطمى والغرين أو كله تقريباً ؛ وهو ضرورى بل حيوى للتربة المصرية ، وإليه يرجع الفضل فى احتفاظ أرض الكنانة بخصبها المعروف ، وفى تجديد قوة الانتاج فى كل عام . بل يقدر أن هذه المياه تجلب إلى مصر فى كل سنة مالا يقل عن خمسة وثمانين مليون طن من الرواسب ترفع مستوى الأرض ملليمتراً فى كل عام ، وتعوض ما يفقد فى إنماء النبات وتغذيته . على أن هذين المنبعين الاستوائى والحبشى إنما يتم كل منهما الآخر ؛ لأن مياه الهضبة الاستوائية قليلة ولكنها دائمة الجريان ولأن مياه الحبشة غزيرة ، ولكنها لا تجرى طوال العام ، بل تجرى فى فصل

---

(١) يكفى أن نضيف هنا أن من المشروعات التى تمت فى خزان اسوان وسعته الآن بعد التعلية الثانية حوالى خمسة مليارات ونصف مليار من الامتار المكعبة ، وخزان جبل الأولياء وسعته حوالى المليارين والنصف ، وخزان سنار أو مكوار وسعته حوالى ثلاثة أرباع المليار ، ومن مشروعات الخزانات المقترحة مشروع البرت وقد يتسع لأكثر من اثنى عشر مليارا . وخزان طانا وقد يتسع لنحو أربعة مليارات لتصرف سنوياً ولنحو ضعف هذا الرقم ليحفظ فى البحيرة على سبيل الاحتياط لسنوات الجفاف ، ثم خزان الشلال الرابع وتتوقف سعته على مقدار ارتفاع سده المقترح ، ولكن المنتظر أن تزيد سعته كثيراً عن خزان اسوان . وهناك خزان وادى الريان لتفادى خطر الفيضانات العالية ، ولكنه قد يفيد فى رى الدلتا بنحو مليارين . والى جانب الخزانات المقترحة هناك مشروع قناة لتفادى المستنقعات ومنطقة السدود فى بحر الجبل حيث يضيع الآن من الماء بالبخر والامتصاص ما يقدر بثمانية عشر ملياراً . ويلاحظ فى احتساب هذه المليارات الكثيرة من الأمتار المكعبة أن جانباً كبيراً مما سيختزن فى الجنوب سيفقد بالبخر والتسرب فى طريقه إلى مصر فى الشمال . وقد تصل نسبة الفقدان إلى النصف أو أكثر إذا كانت الخزانات بعيدة فى أعالى النيل وأريد أن يستفاد بالمياه فى مصر .

معين من السنة ؛ ولولا مياه الهضبة الاستوائية لجف النيل فى بعض الأشهر لا سيما فى الربيع وأوائل الصيف . لذلك ينبغى فى رسم مشروعات النيل ألا يغفل أمر ما هنالك من تكامل بين مصادر المياه فى النيل ، ينبغى أن يتبعه وأن يترتب عليه تكامل مماثل فى مشروعات اختزان الماء ، فلا نعتمد على مياه الهضبة الاستوائية وحدها كما أراد أن يوجهنا الانجليز ومهندسوهم فى وقت من الأوقات ، ولا نتصور أننا نستطيع أن نستغنى بمياه الحبشة الموسمية الغزيرة والغنية بالطمى عن مياه النيل الأبيض الدائمة ولكنها تكاد تخلو من المواد العالقة .

أما المسألة الثانية فتتمثل فى أن مصالح مصر والسودان لا يعارض بعضها بعضاً كما يصور الحال نفر من المغرضين ؛ وإنما هى مصالح متكاملة . وليس من شك فى أن من صالح السودان أن تطمئن مصر إلى حبل الحياة الذى يمتد إليها من الجنوب ، وأن تجد كفايتها من الماء فى الوقت الحاضر وفى مقبل الأيام ؛ فازدهار الحياة فى مصر كان على الدوام معياراً لازدهار الدنية فى وادى النيل كله ، ومصر القوية تستطيع أن تدفع عن السودان كثيراً من الضر الذى قد يأتى من الشمال ، بل إن مصر كانت على الدوام مفتاح السودان ، فإن ضعفت طمع فيها الطامعون ولم يسلم من شرهم شطر وادى النيل الأعلى فى الجنوب . كذلك كانت مصر مخرجاً طبيعيا لحاصلات السودان منذ أقدم العصور ؛ فان رغدت حياة أهلها ازدادت مقدرتهم الشرائية ، وأفاد السودان من ذلك ما يفتح أبواب الرزق والتجارة ، ويعود على أهل الجنوب بالخير والبركة . وعلى نفس القياس نستطيع أن نؤكد أن مصلحة مصر المادية ذاتها تقتضى أن ينال السودان أكبر قسط من التقدم والمدنية . فقد كانت مصر على الدوام مضطرة إلى أن ترد عن السودان ضعفه إن كان ضعيفاً ، وأن ترد عنه فقره إن كان فقيراً لا يستطيع النهوض بنفسه . وقد عمدت سياسة الاستعمار فى السودان خلال ربع قرن كامل إلى أن تفقره بحيث يعتمد على الشمال فى المادة ويعتمد على يد الاستعمار فى الادارة ونظام الحكم . فلما استطاع السودان أن يقوم بنفسه وأن يقف على قدميه من ناحية الميزانية ، وقفت حكومة السودان فى سبيل التقدم الشعبى ، وحولت أبواب الرزق خلال ربع قرن آخر إلى الشركات البريطانية ، فاستنزفت من السودان كل قطرة فائضة من الرزق . وإذا سارت

الحال على سياسة الإفقار الحالية فان مصر ذاتها لابد أن تتأثر بالحالة فى السودان . ذلك أن مصر لا تملك أن تتقدم بنفسها وأن تترك السودان يتخلف عن الركب ؛ فجسد هذا الشعب جسد واحد ، رأسه فى الشمال وقوامه فى الوسط والجنوب . وقد رأينا سياسة المهندسين البريطانيين فى عهد الاحتلال والحماية فى مصر ترمى كلها إلى تركيز التقدم الزراعى فى الدلتا وشمال مصر حيث ينتج القطن الجيد والطويل التيلة لتموين المصانع البريطانية ؛ أما الصعيد وأما السودان فلم تهتم لهما بريطانيا ، بل كان إهمالها لهما فى أول الأمر عن قصد ، تنبه له نفر من مهندسينا المصريين . فلما استقل المصريون ببعض شؤونهم وجهوا همهم إلى الصعيد ، فأصلحوا من شأنه ونشروا الزراعة والرى الدائم فى ربوعه ، فرفعوا من مستوى أهله وقاربوا بذلك بينهم وبين أهل الدلتا . وليس من شك فى أن هؤلاء المصريين يدركون تماماً أن لا خير فى أن تقف هذه الحركة المباركة عند حدود الصعيد ، بل ينبغى أن تمتد إلى النوبة ودنقلا وبقية ربوع السودان ، مهما اشتط الانجليز ودفعتهم الأثرة إلى أن يضيقوا على الناس وقد بسط الله لهم فى الرزق ، بل مهما حاول مستعمروهم أن يقفوا فى طريق الزمن وأن يكتفوا بتلك المشروعات القليلة التى تستفيد منها الشركات البريطانية دون غيرها من أهل السودان .

مصلحة مصر إذن فى مصلحة السودان . وإذا نحن نظرنا بعين الأمل إلى هذا الوطن الموحد الكبير فلن يكون من الخير لأهله أن يزدهر فيه شطر دون شطر ، وأن يتقدم نصفه الشمالى فتدب فيه الحياة قوية فتية على حين يتأخر الشطر الآخر فيصيبه الهزال والكساح ويبقى عالة فى حياته الاقتصادية وفى كل ما يترتب عليها من فقر فى السكان وضعف فى القدرة على النضال والكفاح . . . بل الدفاع فى عالم تكاثر فيه المتكالبون على استغلال كل ضعيف .

وأما المسألة الثالثة التى ترتبط فيها حياة مصر وازدهارها بحياة السودان وازدهاره ، فتتمثل فى أن مصر لا تملك أن تستغنى عن السودان إن هى أرادت أن تنجز مشروعاتها المختلفة لضبط مياه النيل وتسخيرها فيما يجلب الخير . وكذلك السودان لا يملك أن يستغنى عن مصر إن هو أراد أن يتم من هذه المشروعات ما يضمن له الخير والفائدة وما يفتح أمام أهله أبواب الرزق . ذلك كله أن مصر لا تستطيع أن تقيم من أعمال خزن المياه ومشروعاته داخل حدودها

السياسية المعروفة غير خزان أسوان وهو لا يختزن أكثر من خمس حاجاتها النهائية من الماء بعد جيل واحد ، وغير مشروع مشكوك فيه بعض الشك هو مشروع وادى الريان . أما المشروعات الأخرى فيجب أن تتم كلها فى أرض السودان من جهة ، وقرب منابع النيل فى الحبشة والهضبة الاستوائية من جهة أخرى . فأما فى السودان فطبيعة المجرى تسمح باختزان المياه من سنة لسنة ، كما هى الحال فى خزان جبل الأولياء الذى يملأ فى كل سنة ليفرغ فى أشهر التحاريق ، أو كما هى الحال فى خزان سنار أو مكوار . وهذا النوع من الخزانات السنوية يفيد إلى حد بعيد ، ولكنه لا يكفى بمفرده لأن النيل عرضة لأن يأتى شحيحاً جدا فى بعض السنين الشاذة ، بحيث يخشى ألا يكفى ماؤه فى بعض تلك السنين حتى لملء الخزانات وري المساحات المزروعة بالفعل ، مما يترتب عليه قحط و إحداب ومجاعة لا شك فيها (١) . لذلك كان من الواجب أن يفكر أهل الهندسة والرى بمصر والسودان على السواء فى بناء خزانات تختجز فيها كميات من الماء لمدة طويلة ، بحيث تكون بمثابة « احتياطى » يصرف منه فى مثل تلك السنوات المجدبة . وهذه الخزانات لا يمكن إقامتها فى سهول السودان ، و إنما تقام إما فى بحيرة طانا بالحبشة و إما فى إحدى بحيرات الهضبة الاستوائية وهى بحيرة البرت . و إذن فان السودان تواجهه — ولو فى المستقبل على الأقل — مشكلة من نفس النوع الذى يواجه مصر ؛ وهو أنه لا يمكن أن يعتمد اعتماداً كليا على مايقام فى أراضيه من خزانات . بل إن الطبيعة ذاتها قضت بما هو أكثر من ذلك ؛ فالسودان لا يستطيع فى يسر أن يفيد حتى من بعض مايخزن فى أرضه من ماء . فنحن نعرف مثلا أن النيل الأبيض يجرى فى مستوى منخفض عدة أمتار من مستوى أرض الجزيرة ، بحيث يتعذر تماماً أن تروى تلك الأرض من خزان جبل الأولياء . كما نعرف أنه حتى فى حالة خزان مكوار ، وهو على النيل الأزرق، لا تستطيع أرض الجزيرة المرتفعة أن تفيد منه أكثر من ثلاثة أخماس مايخزن فيه ؛ أما الباقى فلا مندوحة من أن يترك ليجرى فى النهر من جديد لتفيد

(١) من أمثلة تلك السنوات المجدبة عام ١٩١٣ حيث انخفضت جملة تصريف النهر طول العام الى ٤٤ ملياراً من الأمتار المكعبة عند اسوان ؛ هو قدر يزيد قليلا عن نصف متوسط التصريف العادى للنهر هناك .

منه أرض النيل فى الشمال . وهكذا قضت الطبيعة ذاتها بألا يستطيع السودان أن ينفرد أو أن يجد كفايته تماماً فيما يقام فوق أرضه من مشروعات . . . بل هكذا قضت الطبيعة بأن يستوى السودان ومصر فى الحاجة إلى تنسيق مشروعات الرى كلها من منابع النيل إلى أدانيه ، وبأن يشارك السودان مصر فيما يخشى على تلك المشروعات من خوف ، وما قد يعترض تحقيقها من صعوبات تمتد إلى خارج نطاق الوادى بحدوده السياسية . فالمصالح الحيوية لمصر والسودان تتداخل أشد التداخل فى نطاق الوادى ، وتمتد إلى ماوراء الحدود السياسية امتداداً لا حياة معه لمصر والسودان إلا إذا كانتا يداً واحدة .

وفوق ذلك فمن غير المعقول ولا الممكن أن تكون لمصر مشروعاتها المستقلة فى نهر النيل ، وأن تكون للسودان مشروعاته . فذلك إن تصوره الخيال فان الحقائق الطبيعية الواقعةلاتجيزه . ولقد رأينا كيف أن خزان مكوار ، وقد أنشئ من أجل أرض الجزيرة إنشاء ، لم تملك حكومة السودان بحكم جريان النهر أن تحبس فائدته على نفسها ؛ وكذلك خزان جبل الأولياء (وهو مشروع مصرى) أو خزان الشلال الرابع إن تم إنجازه يمكن أن تفيد منه أراضى دنقلا الشمالية بواسطة الآلات الرافعة ، أو بواسطة إقامة بعض القناطر الموازنة فى المستقبل . ونستطيع أن نجرى فى سرد الأمثلة التى توضح مبلغ تداخل مصالح الرى فى مصر والسودان ؛ ولكننا نكتفى بأن نضيف أن السودان فى حالته الراهنة و بموارده المالية ، لا يستطيع أن يقوم حتى ببعض المشروعات الضرورية للرى . وقد أنشئ فيه سد مكوار ، ولكنه أنشئ بمال أجنبى ولمصلحة أجنبية قبل أن تكون مصلحة سودانية . وليس من الخير للسودان أن تمضى أموره فى المستقبل على نحو مامضت عليه فى الماضى ؛ فذلك حكم على أهله بالاستعباد الاقتصادى ، وبكل مايجره من استغلال يصيب الحياة القومية فى الصميم . ولكن السودان إن استجاب لما تقضى به الضرورة المادية من الارتباط بمصر فلن يخشى أن تجر عليه المعونة المصرية استغلالا أو مذلة ؛ فقد سبق أن أنفقت مصر فى السودان خلال أكثر من قرن ملايين وملايين ، ومنحت السودان من مالها ورجالها ومن خيرها ومادتها ما لم تمن به عليه . . . وهيهات أن تمن ، وهى إذ فعلت ذلك لم تقصد إلى أن ترتب

لنفسها حقوقاً مضاعفة ، ولا إلى أن تجلب لنفسها منفعة رابية كما فعل الانجليز فى السودان وفى مصر على حد سواء .

ولكن حديث الوحدة المائية بين شطرى الوادى لا يتم إلا إذا عرضنا لبعض ماجرت عليه الأحوال فى السودان عندما بدأ المشرفون عليه يوجهون مصايره ، ويعملون على تحقيق ما أسموه « رفاهية السودانيين » . وقد يكفينا أن نضرب مثلا بأرض الجزيرة ومشروعات الرى فيها . فقد بدأ التفكير فيها فى أوائل هذا القرن ، ونضج المشروع بعض الشئ قبيل الحرب العالمية الأولى ، حيث قدرت له بضعة ملايين قليلة من الجنيهات . ولكن وقوع الحرب عطل المشروع ورفع تكاليفه فى النهاية إلى أكثر من ثلاثة عشر مليوناً بما فى ذلك مصاريف السد ذاته عند مكوار . والشئ الطريف أن حكومة السودان تطوعت فسخرت نفسها ونفوذها فى خدمة نقابة الزراعات السودانية، وهى شركة بريطانية خالصة تولت المشروع ، فمكنتها الحكومة من الاستيلاء على الأرض نظير ثمانين قرشاً للفدان الواحد شراء ، أو نظير عشرة قروش للفدان إيجاراً فى العام ! وتم الاتفاق بين النقابة والحكومة على أن يتم انتزاع الأرض من أصحابها السودانيين ، ثم يجبرون بعد ذلك على استئجارها وزراعتها قطناً بحسب الشروط التى تضعها النقابة ؛ ويقسم المحصول فى النهاية بنسبة ٤٠ فى المائة للأهالى ومثلها للحكومة والباقى للشركة ، مع منح الأهالى الحق فى زراعة بعض المحاصيل الغذائية كاللوبيا والذرة وغيرهما مما قد تشتريه الحكومة أو النقابة أو غيرهما من شركات الإصدار بأسعار محدودة ليباع فى الخارج بأسعار مربحة !

وهذا المشروع الذى يبدو كأنه أدى إلى رفع مستوى المعيشة وزاد من رفاهية السودان قد يكون ظاهره الخير ولكن باطنه شر لا شك فيه . فالأرض قد انتزعت من الأهالى الذين أصبحوا بذلك أجراء بعد أن كانوا ملاكاً ؛ وهذا فى حد ذاته لا يمكن أن يكون أساساً لنهضة صادقة ، ولا يمكن أن تحتفظ معه جمهرة المنتجين بما ينبغى للمواطن من روح الاعتداد الشخصى والعزة القومية ، فضلا عن أن فيه غبنا فاحشاً لا يعادله إلا مافعله المستعمرون البيض حين استولوا على الأرض الصالحة من أصحابها السود فى مستعمرات شرق إفريقية وجنوبها . وفوق ذلك فان حكومة السودان ، مع الأسف الشديد ،

لم تشأ حتى أن يجرى العمل بعد تسوية مسائل أرض الجزيرة على أساس الاستئجار الجبرى من الأهالى . . . فسنت فى عام ١٩٢٥ قانوناً جديداً أسمته قانون تسوية الأراضى ، اعتبرت به جميع الأراضى غير المسجلة فى السودان ملكاً للحكومة حتى يثبت عكس ذلك . فاذا راعينا أن شؤون العقود والتسجيل لم تكن مرعية على الدوام فى ربوع السودان أدركنا كيف أن الحكومة قد استطاعت فى ظل هذا القانون أن تحرم الأهالى حتى قيمة الايجار الاسمية حين وضعت يدها على مساحات واسعة من الأرض ، ومهدت لنفسها أو للشركات البريطانية أن تستغلها برءوس أموالها الأجنبية .

وليت أضرار مشروع كمشروع الجزيرة تقف عند هذا الحد من الاستغلال ؛ فقد استطاعت الحكومة بما لها من سلطة الاستيلاء أثناء الحرب الأخيرة مثلا أن تضع يدها على محصول السودان كله من القطن ، وأن تورده إلى المصانع والسلطات البريطانية بثمن حددته هى بما لا يزيد كثيراً على نصف ثمن القطن فى الأسواق المصرية بالذات .

لذلك كله لم يكن غريباً أن ينفر السودانى من التعاون والمشاركة الصادقة فى مشروع لم يلبث أن أدرك أن عليه منه الغرم . ولم تلبث حكومة السودان ذاتها أن رأت ذلك منذ البداءة فشجعت بعض الوافدين من السودان الغربى ونيجيريا على المرور والاقامة بأرض السودان أثناء ذهابهم إلى الأرض المقدسة للحج ، وأثناء عودتهم إلى بلادهم ؛ فتستأجرهم النقابة والشركات بأجور منخفضة وتضارب بذلك الأيدى العاملة الوطنية . وقد ترتب على ذلك فى آخر الأمر أن أصبح نحو ربع الأراضى المنزرعة قطناً بالسودان يفلح بأيد عاملة أجنبية عن السودان . وهكذا تنزع الأرض من الأهالى وتزرع برأس مال أجنبى وبأيد عاملة أجنبية . . . وهيهات أن يكون ذلك أساساً صالحاً لنهضة قومية فى بلد يقال إن القائمين على شؤونه يعملون من أجل رفاهيته ، ومن أجل إعداده للاستقلال الاقتصادى والقومى العام !

ولو أن حكومة السودان كانت تعمل حقا من أجل رفاهية السودانيين ورفع مستواهم العام لكان الواجب أن تفكر فى التوسع فى زراعات أخرى غير زراعة القطن التى تمون مصانع بريطانيا . بل لكان الواجب أن تعنى قبل ذلك بنشر زراعة الحاصلات التى تيسر الاستهلاك المحلى وترفع مستواه بين

عامة طبقات الشعب ، مثل القمح فى بعض الجهات التى تصلح له ، ومثل الفواكه ، ويكاد السودانيون يحرمون منها إلا من استطاع أن يدفع الثمن غالياً لما يستورد من الخارج ، ومثل قصب السكر الذى يمكن أن تنشأ عنه صناعة نافعة لولا أن الحكومة ذاتها تحتكر استيراد السكر وتجارته .

بل لو أن حكومة السودان كانت تعمل حقا من أجل تربية السودانيين وإعدادهم للنهضة الاقتصادية المرتقبة لكان الواجب ألا تغالى فى إقامة مشروعات الرى والزراعة على أساس المزارع الكبيرة التى تشرف عليها الشركات الكبرى وتستخدم فيها الآلات الحديثة ويرتب العمل فيها على أساس لا يمكن أن يتعلم منه الأهالى ولا أن يقلدوه بأنفسهم أو يحتذوه فى مزارعهم الصغيرة ، بل لا يمكن أن ينقل عنه وأن يقلده غير كبار الممولين والملاك السودانيين ، وقليل ما هم ! لقد كان الأولى بالحكومة إن هى راعت مصلحة الشعب أن تشجع الملكيات المتوسطة ، وأن ترشد صغار المزارعين الملاك ، وأن تعد لهم من المشروعات مايعاونهم على تحسين أحوالهم ورفع مستواهم فى العمل والانتاج .

وغير هذه المسائل كثير مما يمكن أن نأخذه على حكومة السودان ، مع الأسف الشديد . وقد شوه ماجرت عليه من سياستها فى الرى والزراعة معنى إفادة السودان من مياه النيل ؛ كما شوه ماينبغى أن يفهم من مشاركة السودانيين والمصريين جميعاً فى مايسبغ النهر على واديهم من خير وبركة ، وما يجرى به عليهم من فيض وإنعام .

أما بعد فان الله سبحانه قد أجرى النيل فى فيض زاخر ، وأمده بالغيث فى أكثر من منبع واحد ، وميزه على غيره من الأنهار فأخرج من مائه كل شئ حى ، وأنبت على ضفافه من كل الثمرات . وما كان الله ليقتر على خلقه فى الكنانة الكبرى حين أبدلهم من أمطار السماء ماء يجرى على الأرض ، وحين شاء لهم أن تأتيهم أسباب الحياة مع الفيضان فى كل عام . وليس أبغض إلى الله من أن يمن الناس بعضهم على بعض بما لا يملكون ، ولا أبغض إليه من أن يضيق الناس بعضهم على بعض وقد بسط الله لهم فى الرزق . وليس أحب إليه من أن يذكر الناس نعمته السابغة ورحمته التى وسعت كل شى . والله

سبحانه قد دبر الماء للناس فى ربوع هذا الوادى من أقصاه إلى أقصاه ؛ ولكنها الجهالة قد أعمتنا عن نور الله ، وكادت تضلنا سواء السبيل . بل هو المكر السيئ من جانب أولئك الذين فرضوا أنفسهم على الوادى وأبنائه ففرقوا بينهم وسعوا بالباطل يقطعون ما وصل الله ، ويحبسون الخير وقد منحه الخالق، ويقيمون أنفسهم حلفاء لنا ولكنه حلف الغالب للمغلوب ، ويظهرون للناس بالنصح والارشاد وهم نحو الغاية ساعون وبالباطل مرجفون . ومع ذلك فقد يكون من الخير لنا ونحن فى هذه المرحلة من كفاحنا القومى فى الشمال والجنوب ، أن نذكر قوله تعالى : « إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم » . وليس أمام أبناء الوادى جميعاً إلا أن يكونوا يداً واحدة تعمل من أجل الخير ، وإلا أن يوقنوا أن القطيعة فيما بينهم لم يأمر بها الله ؛ فقد أجرى عليهم الحياة من نيل واحد ليعيشوا فى كنانته الكبرى شعباً واحداً وأمة واحدة . وهم إن فعلوا ذلك فستدين لهم الأمور ، وسيجدون من ماء النيل إن هم عرفوا قدره وأحسنوا تدبيره مايروى الأرض ويخرج الثمرات ويفيض بالخير والبركة على الخلق جميعاً بين أقصى الجنوب وأقصى الشمال.

سليمان حزين